

التفاعل مع المستجدات المعاصرة وفق المبادئ السياسية الإسلامية دراسة تحليلية فكرية

د. عبد الله حسن الورتي أ.د. عبد الستار جاسم محمد

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه الى يوم الدين...
وبعد.

ينبغي على الدولة الاسلامية المعاصرة مواكبة المستجدات الحديثة في كل المجالات المختلفة في الحياة، وتقديم الرؤية الإسلامية الصحيحة عنها، من منطلق عدم ترك المواطنين في حيرة أو انبهار أو فوضى أمام بعض ما يستجد في يومنا هذا نتيجة التقدم العلمي النافع من وسائل أو مفاهيم أو سلوكيات في الحياة المعاصرة، مع مراعات المبادئ الاسلامية الصحيحة التي تنطلق من القرآن والسنة النبوية الصحيحة ووقائع التاريخية في الحياة السياسية لحكام المسلمين وآراء العلماء من الأمة، والاعتماد على أهم الأسس والقواعد الإسلامية للاطلاع على تجارب الآخرين وتناجهم العلمي والصناعي، والاستفادة منها في أجل بناء المجتمع المتحضر المثمر وتطويره لكي لا يتأخر عن ركب الحضارة العلمية البشرية الهائلة والجمع بين الأصالة الفكرية العقدية والتجديد والمعاصرة، وبين الثوابت الدينية والمتغيرات الحديثة مع التمسك بالمبادئ الإسلامية، وفي الوقت نفسه مسايرة روح العصر والانسجام بينهما بكل ما يحمله من التقنيات الحديثة وآلياتها، وكما أنه لا مانع شرعا الاستفادة من المعارف الإنسانية النافعة من أية جهة كانت سواء من الشرق أو الغرب للنهوض بالمجتمع، ورفع مستوى حياتها، لأنه تعد من منطلق التنمية الحديثة والنمو في المجتمع، والتفاعل الواقعي الواعي مع التطورات العلمية والمستجدات المعاصرة في كل مجالات المختلفة في الحياة ومستوياتها، ولا بد أن نعلم أن مواجهة المستجدات في العصر الحديث لا يمكن أن يكون بالتفوق والانعزال عنها، وإنما يكون بقراءتها ودراستها بطريقة علمية دقيقة، واستيعاب الجديد منها والتفاعل معها، إنطلاقاً من أصول المبادئ السياسية الاسلامية لنظام الدولة في الفكر الاسلامي، نظراً لضرورة هذا الموضوع الهام نيين بعضاً من جوانب هذا الموضوع خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

الدولة الإسلامية و التقنية الحديثة

١- تعريف التقنية لغة: نجد أن أصل كلمة (تكنولوجيا) معربة من كلمة إغريقية قديمة (Technologic)، وهي مشتقة من كلمتين (Techno)، وتعني: المهارة التقنية (logo) وتعني: الدراسة، وهي تنظيم المهارة التقنية وتوظيفها في الحياة^(١).

٢- تعريف التقنية اصطلاحاً: وهي العلم التطبيقي أو الوسائل والأدوات المخترعة المستجدة والمستخدم لرفاهية ومعيشة الناس^(٢).

فإن كيفية التعامل والتفاعل من قبل الدولة المعاصرة مع التقنية الحديثة أمر مهم وملح للغاية، ونحن نعيش في يوم تشد الحاجة فيه لبناء المؤسسات الإدارية التي تبنى عليها الدولة، ولكيفية تربية أنفسنا، بل ومجتمعاتنا كلها، ليُحسنوا تعاملهم مع هذه التقنية الحديثة، فلا بد أن نقف مع مفاهيم يجب مراعاتها: أولاً: ينبغي النظر إلى هذه التقنية الحديثة بالنظر الإيجابية، بعيداً عن النظرة السلبية، وذلك لكي يُستفاد منها ويُفاد، فمن نظر على أنها ضرر كامل، وشر عارم فإنه لن يستفيد منها بل قد يكون ضررها أقرب عليه من نفعها، وذلك لتوجسه وهربه من الاستفادة منها، فتفوته مصالح، ولا يُحسن التخلص من مصائبها.

ثانياً: يُعلم أن هذه التقنية ما أنتجت للإضرار بالإنسان بل وضعت لخدمته، وتعليمه، وحفظ وقته، وتسهيل شؤون حياته، وتقريب البعيد له.

ثالثاً: هذه التقنية واسعة المساحة، بعيدة الجانبين، فهي بحر لا ساحل له، فعلى الإنسان أن يأخذ الاستفادة من هذه التقنية بما يفيد، وتفعيلها التفعيل الإيجابي.

رابعاً: إن ثقافة المنع السائدة قديماً أصبحت في هذا الزمن من المحال، فمن ظن أنه يستطيع الإمتناع أو منع من تحت يده من مثل هذا الوسائل والتعامل معها فهو يعيش في غير زمانه، فالحكمة أن يتعرف عليها، ويُحسن استعمالها، ويتوجه ويوجه للإفادة والاستفادة منها^(٣).

إن الدولة الإسلامية لها خصوصيتها الخاصة وطابعها المميز من بين كل الدول في العالم، فهي تفرق في مجال الاقتباس من الحضارات الأخرى بين أسلوب العيش والعلوم التجريبية، فللدولة الإسلامية منظومتها الأخلاقية والقيمية الخاصة بها التي أخذتها من المصادر الإسلامية الأصيلة، وفي الوقت نفسه تتقبل كل المخترعات والمنجزات في العلوم العصرية والتكنولوجيا الحديثة وتطبيقها في إطار المفهوم الإسلامي الأصيل، وتوظيفها في خدمة المجتمع^(٤).

(١) ينظر: التقنيات الحديثة وأثرها في الكليات الشرعية، بحث بعنوان: الإيجابيات والسلبيات في استخدام التقنيات الحديثة في خدمة الكليات الشرعية، د. زكريا إبراهيم الزميلي، الجامعة الإسلامية (بال) ٣.

(٢) ينظر: التقنيات الحديثة وأثرها في الكليات الشرعية، بحث بعنوان: الإيجابيات والسلبيات في استخدام التقنيات الحديثة في خدمة الكليات الشرعية، د. زكريا إبراهيم الزميلي ٣.

(٣) ينظر: الوسائل العملية لكيفية التعامل والاستفادة من التقنية الحديثة، ظافر بن حسن آل جبعان (١٤ ذو القعدة ١٤٣٦)، من الموقع الإلكتروني: <http://ar.islamway.net>.

(٤) ينظر: خصائص وقسمات الرسالة الإعلامية الإسلامية وطرق مواجهة التحديات، د. إبراهيم نويري، أستاذ الاتصال و مهاراته بجامعة تبسة - الجزائر، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للإعلام الإسلامي (جاكرتا / ٢٠١٣ م) ٢٣.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع المتقدم والمتكامل الناجح، هو الذي تجتمع كافة القوى والطاقات البشرية والعلمية فيه لتحقيق خيره ورسالته، وأن القيادة الناجحة الواعية هي التي تستقطب كافة الإمكانيات التقنية والقدرات العقلية و الثقافية لتحقيق الغايات المنشودة، وهي التي تقدر على الربط بين كل الخيوط والخطوط، والتنسيق بين المواهب الإنسانية والطاقات الصناعية المعرفية^(٥)، فالدولة باعتبار المبدأ هي عقيدة ونظام، شريعة ومنهج، وأما باعتبار الوسائل المادية والأساليب الفنية والإدارية، فإنه تجب عليها مواكبة التطورات المدنية لإشباع حاجات المجتمع ووسائل رعاية الدولة وإدارة الخدمات، من حيث هي وسائل مادية وأساليب عمل وآلياته بما يؤدي إلى تحقيق المطالب على أحسن وجه؛ لأن الدولة الإسلامية تحتاج إلى الوسائل والأشكال المادية للأشياء المحسوسة التي تستعمل في شؤون الحياة؛ وتؤثر فيها الصناعات الحديثة والخبرات المتنوعة بما يؤدي إلى تسهيل أداء مطالب المواطنين وإنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف في عمل الدولة^(٦).

ينبغي علينا أن نفهم القرآن العظيم بروح العصر مع الاستفادة القصوى من مبادئه وتوجيهاته وشريعته بروح التفكير العلمي والمنهج العقلاني المؤمن، مع فهم تام وسليم لظروف العصر ومتغيراته وتحدياته الحاضرة والمستقبلية، وكل خطوة أو مخطط في الدولة المعاصرة في إطار هذا الفهم الجديد للمبادئ الإسلامية الأصيلة تعد لبنة بناءة في الطريق الصحيح المنشود الذي ينبغي على المواطنين كلهم الإنتباه والالتفاف حوله من أجل صالح المجتمع^(٧).

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أحكام الشريعة في الإسلام نوعان:

أ- نوع ثابت لا يعتره تغيير عن حالة واحدة هو عليها لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة ولا اجتهاد الأئمة كوجوب الواجبات وتحريم المحرمات والحدود المقدرة بالشرع على الجرائم ونحو ذلك فهذا لا يتطرق إليه تغيير ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه، ولا تبديل نتيجة اختلاف عوامل الزمان والمكان، ويمكن القول: ثابته خارج دائرة الإحاطة والإدراك الإنساني.

ب- والنوع الثاني: هو يخضع لاعتبارات الزمان والمكان والأحوال وتغيير الأعراف والعادات بحسب اقتضاء المصلحة له زمانا ومكانا، مع المحافظة على مبادئ الشرع وقواعده بينما هذا النوع متغير خاضع لتطور أو لتذبذب التجربة الإنسانية^(٨)، وهنا تتجلى أن الدولة الإسلامية كأى دولة رائدة في العالم القديم والمعاصر، يحكمها بعدان أساسيان في شكلها الحضاري والسياسي وموقعها الريادي بين الأمم في العالم:

أولاً: البعد الحضاري في نظم الدولة وقيادة الحكم فيها، وقطعاً مرجعية هذا البعد الحضاري هو المبدأ الذي آمنت به الأمة واعتنقت أحكامه وشرائعه.

(٥) ينظر: مع قصص السابقين، د. صلاح الخالدي، دار القلم، ط٢ (دمشق/١٩٩٦) ٢ / ٣٤٤ .

(٦) ينظر: تعدد الأحزاب السياسية في الدولة الإسلامية المعاصرة، هشام بن عبد الكريم البديري ١١٤.

(٧) ينظر: الدين والدولة الحديثة رؤية لعلاقة إيجابية، محمد أمين جبر ٨٩.

(٨) ينظر: إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، محمد بن أبي بكر أيوب الزرععي أبو عبد الله، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، ط٢ (بيروت/١٣٩٥ / ١٩٧٥) / ٣٣٠.

ثانياً: البعد المدني، وهو عبارة عن الوسائل المادية التي تستعملها الدولة لإدارة شؤونها في الحياة السياسية والاجتماعية، أي في معالجة الوقائع والأحداث وأداء المطالب ولازم قضايا المجتمع، فتتمكّن بها من أخذ دورها الريادي في قيادة الأمة بين دول العالم الإسلامي^(٩).

وعليه ينبغي لنا أن نستغل ثورة الاتصالات الجديدة التي تتمثل في الإنترنت والفضائيات والحاسوب وغيرها من وسائل الاتصالات فهي في الحقيقة فرصة عظيمة للمسلمين في تقديم ما بين أيدينا من الخير والسعادة إلى العالم، والاستفادة منها في صالحنا وإدارة شؤون المواطنين؛ فإن الله تعالى أعطانا كل هذا القدر من الفهم والنظر وإعمال العقل لكي نطور من المستحدثات التقنية التي هي في خدمة الإنسان لتساعده على أداء ما عليه من واجبات ومهام في أقل وقت ممكن.

وبناءً عليه فلا بد من تطوير التقنية في بلاد المسلمين لنساير التطورات العالمية المعاصرة من حيث المستوى؛ فالوسائل والكتب والطرائق والمختبرات وغيرها أساس من أسس التقدم العلمي، كما تتطلب حسن التنسيق بين الجامعات ومراكز البحوث الإسلامية، وبينها وبين الصناعة في المنطقة العربية والإسلامية؛ وهذا التنسيق مهم بالنسبة للاستفادة من كفاءتنا العلمية، وكذلك نقل التقنية الحديثة ممن سبقونا فيها^(١٠).

المطلب الثاني

الدولة المعاصرة وكيفية التعامل مع العولمة

أولاً: تعريف العولمة لغة:

على الرغم من عدم ورود مصطلح العولمة في معاجم اللغة العربية القديمة، فقد أجاز مجمع اللغة العربية المصرية استعمالها لجريانها على قواعد التصريف، حيث اشتقت من كلمة (عالم) بفتح اللام على وزن (فوعلة) لإفادة هذا المعنى الجديد الذي لا يمكن تجاهله، ويُعدّ وزن (فوعل) في اللغة من أوزان الملحق بالرباعي التي تدل على تعدي الأثر إلى الغير^(١١).

ثانياً: تعريف العولمة اصطلاحاً:

وهي ((مذهب فكري يهدف إلى جعل العالم عالماً واحداً، موجهاً توجيهاً واحداً في إطار حضارة واحدة، ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبية))^(١٢).

فالعولمة ظاهرة عالمية كونية شاملة حقيقية معاصرة نعيشها في نهاية هذا العقد في عصرنا الراهن أنها: دعوة تهدف إلى صياغة حياة الناس لدى جميع الأمم ومختلف الدول وفق أساليب ومناهج موحدة بين البشر وإضعاف الأساليب

(٩) ينظر: تعدد الأحزاب السياسية في الدولة الإسلامية المعاصرة، هشام بن عبد الكريم البدري، ١٢٠.

(١٠) ينظر: سبيل التقدم العلمي والتقني في البلاد الإسلامية، خبّاب بن مروان الحمدي، من الموقع الإلكتروني: <http://www.saaid.net>

(١١) ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية المصرية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميركية (القاهرة/٢٠٠٠م) ٣/٢٣٣. نقلًا عن: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، د. أحمد مختار عمر وآخرون، عالم الكتب (القاهرة/١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م) ١/٥٥٣.

(١٢) الموسوعة المفصلة في الفرق والأديان والملل والذاهب والحركات القديمة والمعاصرة، إعداد مكتب التبليغ للدراسات العربية وتحقيق التراث، إشراف علمي: حسن عبد الحفيظ عبد الرحمن أبو الخير، دار ابن الجوزي (القاهرة/٢٠١١) ٢/٩٤٧.

والمناهج الخاصة، وبالذات ما يُخالف تلك الصياغة، تدور في جميع الاتجاهات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية و التربوية والتعليمية والثقافية والإعلامية والآلات العسكرية كلها.

وفي الحقيقة أن العولمة هي الحالة التي تتم فيها عملية تغيير الأنماط والنظم المختلفة في المجتمعات البشرية، ومجموعة القيم والعادات السائدة وإزالة الفوارق الدينية والقومية والوطنية في إطار تدويل النظام الرأسمالي الحديث وفق الرؤية الأمريكية المهيمنة^(١٣).

اختلف العلماء والباحثون في الفكر الإسلامي في العولمة إلى اتجاهين (مؤيدون ومعارضون):

أولاً: العولمة من وجهة نظر المؤيدين: هي عملية تكثيف العلاقات الاجتماعية عبر العالم على نحو يهيئ لترابط المجتمعات المحلية المتباعدة بحيث تتشكل الأحداث المحلية على مقتضى أحداث تقع على بعد أميال عديدة.

ثانياً: العولمة ومن وجهة نظر المعارضين: وهي انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات القروية والإقليمية والوطنية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء^(١٤).

وبالإضافة إلى ذلك أنه لا توجد رؤية واحدة للعولمة من قبل المفكرين بشكل عام كما أشرنا قبل هذا، سواء على مستوى الأدبيات العالمية، أو أدبيات الدول الإسلامية، وبصورة عامة، هناك ثلاث رؤى للعولمة يمكن الإشارة إليها باختصار شديد عبر النقاط الآتية:

١- تتمثل فيما طرحه المدرسة الليبرالية الجديدة^(١٥) من أفكار، جوهرها هو الاعتقاد الصارم بأن العولمة ظاهرة إيجابية ينبغي على الجميع التعامل معها وللحاق بها لأنها عملية حتمية، وتعتبر تركيا من أبرز المدافعين عن تلك الرؤية للعولمة من بين الدول الإسلامية، وفي هذا الإطار يأتي سعيها الحثيث في العهود السابقة للانضمام للاتحاد الأوروبي وقبول شروطه الاقتصادية والسياسية والثقافية.

٢- أما الرؤية الثانية فتتمثل في الرؤية النقدية للعولمة والتي ينتمى إليها عدد من المدارس الفكرية والتيارات السياسية الشعبية غير المتجانسة، والتي تستمد أصولها من فلسفات متباينة، ولكنها تشترك في قاسم مشترك أعظم وهو انتقاد العولمة والتركيز على آثارها السلبية، ويعد من أبرز المعبرين عن تلك الرؤية للعولمة، عدد من المفكرين الإسلاميين مثل محمد عمارة وجمال البنا^(١٦).

(١٣) ينظر: الموسوعة المفصلة في الفرق والأديان والملل والذاهب والحركات القديمة والمعاصرة ٩٤٦/٢.

(١٤) ينظر: العولمة والإسلام، سيف صفاء عبدالكريم الدوري، تاريخ الإضافة: (١٩/٨/٢٠١٣ م / ١٢/١٠/١٤٣٤هـ)، من الموقع الإلكتروني: <http://www.alukah.net>

(١٥) وهي مدرسة ذات ميول اشتراكية التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث تهتم بالعدالة الاجتماعية، تهدف إلى التوفيق بين حقوق الفرد والجماعة، وتسمح للدولة بالتدخل، ووضع معايير أكثر إيجابية للتحقق من وجود فرص متساوية للأفراد لنيل الحرية والنجاح، وأيدوا تدخل الدولة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، حيث يرى الليبراليون الجدد أن الحرية الشخصية شيء لا يمكن للفرد تحقيقه إلا في ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة. ينظر: الموقع الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org>

(١٦) الشقيق الأصغر لشيوخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمون إلا أنه يختلف مع فكر هذه الجماعة، ولد في سنة ١٩٢٠م في المحمودية بمصر، وهو مفكر مصري، عمل محاضراً في الجامعة العمالية والمعاهد المتخصصة منذ سنة ١٩٦٣م، وحتى سنة ١٩٩٣م. وعمل خبيراً بمنظمة العمل العربية، وله العديد من الآراء الفقهية التي يعتبرها بعض العلماء مخالفة لما يروونه اجماع في

٣- أما الرؤية الثالثة للعولمة، فهي الرؤية التفاعلية للعولمة، وهي تركز على أن العولمة أمر واقع ينبغي التعامل معه وليس قبوله بكافة عناصره، ويقصد بالتعامل في هذا السياق، الدخول في حوار حقيقي مع قوى العولمة بهدف الإقلال من الخسائر وتعظيم المكاسب، وتجد هذه الرؤية تعبيراً لها في الخطاب السياسي لدى بعض من الباحثين في الفكر الاسلامي حول العولمة^(١٧).

فالإسلام يؤمن بالتعددية الحضارية والثقافية والتشريعية والسياسية والاجتماعية، يمكن أن نستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَأَسْبِقُوا الْآخِرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخَلِّفُونَ﴾^(١٨)، هذه الآية الكريمة تدل بشكل واضح على العمل في تنمية آفاق التواصل الحضاري والسياسي والاجتماعي والثقافي والتفاعل البشري، ومشروعية الاستفادة من الحضارات غير الاسلامية في المنهج العملي في الكونيات والنظم الإدارية المتقدمة وتجديد الإحساس مع المستجدات العلمية الحديثة في كل مجالات الحياة المختلفة، ومن هنا نفهم ويتضح أن ثوابت الإسلام تملك القدرة على التعايش مع كل الجماعات البشرية.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(١٩).

هذه الآية تؤسس لعلاقات بين الأمم والشعوب والحضارات على قاعدة التعارف (لتعارفوا) وليس على أساس النزاع أو الصدام أو الإلغاء والإقصاء، والتعارف هو أحد أرقى المفاهيم، وأكثرها قيمة وفاعلية، ومن أشد وأهم ما تحتاج إليه الأمم والحضارات، وهو دعوة لأن تكتشف وتتعرف كل أمة وكل حضارة على الأمم والحضارات الأخرى، بلا سيطرة أو هيمنة، أو إقصاء أو تدمير، والتعارف هو الذي يحقق وجود الآخر ولا يلغيه، ويؤسس العلاقة والشراكة والتواصل معه لا أن يقطعها أو يمنعها أو يقاومها^(٢٠)، هذا وأن الصراع الدائر اليوم بين أنصار العولمة وما تحمله في نظرهم من بشائر الانفتاح وتداخل المصالح بين الشعوب، وتحسين أنماط عيشها، وبين أنصار المحافظة والتشبث بالنظام القديم، يجعل إشكالية حقوق الإنسان تأخذ منعطفاً جديداً وخطيراً في الوقت نفسه، وتطرح على الشعوب تساؤلاتٍ مصيرية أهمها:

١ - مدى قدرة الثقافات المحلية على الصمود والثبات أمام التيار القوي للعولمة.

الكتاب والسنة، له تأليفات عديدة ومنها: ثلاث عقبات في الطريق إلى المجد، وديمقراطية جديدة، ثم تجاوزت مؤلفاته و مترجماته إلى ١٥٠ كتاباً، توفي في ٣٠ يناير ٢٠١٣ في القاهرة. ينظر: الموقع الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org>.
(١٧) ينظر: مجلة السياسة الدولية، العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي لمواجهةها، د. محمد السيد سليم (إبريل/٢٠٠٣/العدد ١٥٢) ٦٠.

(١٨) سورة المائدة، الآية ٤٨.

(١٩) سورة الحجرات، الآية ١٣.

(٢٠) ينظر: الفكر الاسلامي وقضايا العولمة، زكي الميلاد، تاريخ الاضافة: (١٩٩٥م/٥١٤١٩هـ)، من الموقع الإلكتروني: <http://www.kalema.net>.

٢ - كيف السبيل إلى المحافظة على الخصوصيات التاريخية والثقافية لشعوب العالم، في عالم يسير نحو الاندماج عبّر التكتلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؟^(٢١).

المطلب الثالث

الالتزام بالتحالفات السياسية في الدولة المعاصرة

نبحث في هذا المطلب حكم الالتزام بالتحالفات السياسية في الدولة المعاصرة من وجهة نظر الفكر السياسي الإسلامي، حيث اقتضت طبيعة الموضوع التقسيم وفق النقاط الآتية:

أولاً: مفهوم التحالف السياسي:

التحالف: على وزن تفاعل مأخوذ من الحلف-بكسر أوله وسكون أوسطه- هو العهد الذي يكون بين القوم، وقد حالفه: أي عاهده، وتحالفوا: أي تعاهدوا، والجمع: أحلاف وحلفاء، والمخالفة: المعاهدة الملازمة، ومنه فلان حلف كريم وحليف كرم، وتحالفا: تعاهدا على أن يكون أمرهما واحداً في النصر والحماية^(٢٢) بناء على هذا فإن أصل الحلف: عبارة عن المعاهدة والمعاهدة على التنسيق والاتفاق بين الطرفين، والحلفاء هم الذين تعاهدوا أو تعاقدوا على التناصر والتعاون على من خالفهم^(٢٣).

إضافة كلمة السياسي إلى التحالف ليس قيماً له، بل يعد إيضاحاً أكثر في المفهوم، وإلا فالتحالف المقصود هنا طابعه سياسي سواء كان بين فردين أو جماعتين أو بين دولتين^(٢٤).

والتحالفات السياسية كانت معروفة قبل مجيء الإسلام إلى الساحة السياسية في المجتمع، فقد كان الشخصين يتحالفان على التعاون والتنسيق بينهما في حل مفاصل الحياة، فقد قال الإمام الطبري~ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتِ أَيْمَنُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيحُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾^(٢٥)، (وذلك أن الرجل كان يعاقد الرجل في الجاهلية فيقول: هدمي هدمك ودمي دمك، وترثني وأرثك، وتطلب بي وأطلب بك، فجعل له السدس من جميع المال، ثم يقتسم أهل الميراث ميراثهم، فنسخ ذلك بعد في الأنفال فقال تعالى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(٢٦) فصارت الموارث لذوي الأرحام بعد ذلك^(٢٧).

(٢١) ينظر: الإسلام وحقوق الإنسان في ضوء المتغيرات العالمية، محمد كمال الدين بن محمد العزيز جعيط، مجلة مجمع الفقه الإسلامي (بلا) ٣٥.

(٢٢) ينظر: لسان العرب ٢/٩٦٣-٩٦٥؛ التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب (القاهرة/١٤١٠هـ/١٩٩٠م) ١٤٦.

(٢٣) ينظر: التحالف السياسي في الإسلام، منير محمد الغضبان، مكتبة المنار، (الزرقاء/١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م) ٦.

(٢٤) ينظر: التعددية الحزبية في ظل الدولة الإسلامية، علي جابر العبد الشارود ٢٤٨.

(٢٥) سورة النساء، الآية ٣٣ .

(٢٦) سورة الأنفال، الآية ٧٥.

(٢٧) جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري ٨/٢٧٦.

ثانياً: مشروعية التحالفات السياسية:

مما يدل على مشروعية التحالفات السياسية مع غير المسلمين قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (٦١) ، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْفُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (٤) . (٢٩)

تؤكد هذه الآيات الكريمة بقوة ووضوح على مشروعية التحالف السياسي مع كل الأطراف والمجتمعات من غير المسلمين، وتؤكد على أن الالتزام بالمعاهدات والتحالفات يعدّ عاملاً أساسياً في العلاقات الداخلية والخارجية على السواء، كما يتضح بجلاء بأن الوفاء بالعهود والمواثيق تعدّ أداة قوية من أدوات ترسيخ مبادئ التنسيق والتعاون والتعايش بين المسلمين وغيرهم.

وقول النبي ﷺ: ((لا حلف في الإسلام، وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة)) (٣٠).

وقال الإمام المحدث ابن الأثير في شرح هذا الحديث: ((أصل الحلف: المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعُد والاتفاق، فما كان منه في الجاهلية على الفتن والقتال بين القبائل والغارات فذلك الذي ورد النهي عنه في الإسلام بقوله ﷺ: ((لا حلف في الإسلام)) وما كان منه في الجاهلية على نصر المظلوم وصلّة الأرحام كحلف المطيبين وما جرى مجراه، فذلك الذي قال فيه ﷺ: ((وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة)) يريد من المعاقدة على الخير ونصرة الحق، وبذلك يجتمع الحديثان، وهذا هو الحلف الذي يقتضيه الإسلام، والممنوع منه ما خالف حكم الإسلام، وقيل المحالفة كانت قبل الفتح)) (٣١)، ومما يستدل به على مشروعية المواثيق والمعاهدات السياسية في الشريعة الإسلامية مع غير المسلمين، التحالف السياسي الذي عقده النبي ﷺ مع غير المسلمين من اليهود بعد وصوله إلى المدينة الذي يسمى بدستور المدينة، كما جاء في إحدى بنوده: ((وَإِنَّ عَلَى الْيَهُودِ نَفَقَتُهُمْ، وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ نَفَقَتُهُمْ، وَإِنَّ بَيْنَهُمُ النَّصْرَ عَلَى مَنْ حَارَبَ أَهْلَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، وَأَنَّ بَيْنَهُمُ النَّصْحَ وَالنَّصِيحَةَ وَالْبِرَّ دُونَ الْإِثْمِ، وَإِنَّهُ لَنْ يَأْتَمَّ أَمْرٌ بِحَلِيفِهِ، وَإِنَّ النَّصْرَ لِلْمَظْلُومِ، وَإِنْ يَتْرَبَ حَرَامٌ جَوْفُهَا لِأَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، وَإِنَّ الْجَارَ كَالنَّفْسِ غَيْرُ مَضَارٍ وَلَا آثِمٍ، وَإِنَّهُ لَا تُجَارُ حُرْمَةً إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهَا، وَأَنَّهُ مَا كَانَ بَيْنَ أَهْلِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ مِنْ حَدَثٍ أَوْ اسْتِجَارٍ يُخَافُ فَسَادَهُ فَإِنَّ مَرَدَّهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ أَتَقَىٰ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ وَأَبْرَهُ، وَإِنَّهُ لَا تُجَارُ قَرِيشٌ وَلَا مَنْ نَصَرَهَا، وَأَنَّ بَيْنَهُمُ النَّصْرَ عَلَىٰ مَنْ دَهَمَ يَتْرَبُ)) (٣٢).

يبدو من هذا أن صحيفة المدينة تعدّ التحالف السياسي الوحيد في هذه المرحلة من تاريخ الحكم في الإسلام، الذي حدد فيها رسول الله ﷺ طبيعة العلاقة مع الفئات غير المسلمة في دولته الجديدة.

(٢٨) سورة الأنفال، الآية ٦١.

(٢٩) سورة التوبة، الآية ٤.

(٣٠) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب في المؤاخاة بين أصحاب النبي ﷺ، رقم الحديث (١٧٤٠).

(٣١) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية (بيروت/١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م) ٤٢٤/١.

(٣٢) عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمرى الربيعي، أبو الفتح، فتح الدين (ت ٧٣٤هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم (بيروت/ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م) ٢٢٨/١.

ثالثاً: الالتزام بالتحالفات السياسية الدولية واحترامها في الاسلام:

إن أساس الالتزام بالتحالفات والمعاهدات السياسية التي أبرمتها الدولة الاسلامية مع غيرها هو مبدأ الوفاء بالعهود والمواثيق، وقد كان لقاعدة احترام التحالفات السياسية والزاميتها في حالة السلم والحرب أثرها البالغ في طبيعة علاقات المسلمين مع غيرهم، منذ بداية الدولة الاسلامية إلى يومنا هذا تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾ (٣٤)، وقوله تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ (١١) (٣٤)، وقوله تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (١) (٣٥) وفي ضوء آيات القرآن الكريم يظهر أن الوفاء بالتحالف السياسي أو المعاهدات السياسية في النظام السياسي الاسلامي، يعد أساساً جوهرياً للتلاقي بين المواطنين والجماعات المختلفة أو الدول المتحالفة على علم وبصيرة وتعاون وتنسيق متبادلة بينهم، كما يتضح منها أن الإسلام حرص واستمسك بوجوب الالتزام بالعهود والمواثيق وعدّها أمراً لازماً لا بد منه لضبط وإدارة العلاقات الإنسانية في المجتمع دون التمايز بينهم (٣٦).

فالالتزام بمضمون التحالفات السياسية التي أبرمتها الدولة الاسلامية مع غيرها واجب والوفاء بها فرض إسلامي، ولا يجوز نقض العهود إلا بسبب من خيانة أو خرق الاتفاقية، أو غدر أو مظاهرة بمال أو سلاح أو برأي وتدبير، فإن العهد يفقد حرمة ويصبح المسلمين في حل من ذلك دون إنذار أو إعلان، كما فعل النبي ﷺ في صلح الحديبية حيث نقضت قريش معاهدة الصلح بإعانتها على حلفاء النبي ﷺ فتوجه إلى فتح مكة دون إنذار وفتحها (٣٧)، وذلك لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُضُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ﴾ (٤) (٣٨)، يفهم من الآية بأنها تدل على أن للمسلمين حق مهاجمة أعدائهم إذا نقضوا العهد بمخالفة بنوده أو خرقها بشكل من الأشكال، أو إذا نقضها الطرف الآخر كلياً أو جزئياً.

وإذا كانت التحالفات السياسية لا تستمد قوتها من نصوصها أو بنودها المتفق عليها، بل من عزيمة عاقدتها على الوفاء بالمعاهدة، فإن الاسلام حث على الوفاء، رابطاً ذلك بالعقيدة الايمانية للدولة الاسلامية حيث لا يكون الوفاء للأقوياء فقط، بل للأقوياء والضعفاء جميعاً، وبهذا يكون الإسلام قد أحكم أصول المعاهدات الدولية إحصائياً لا نظير له في القوانين الدولية القديمة والمعاصرة (٣٩).

رابعاً: مدة التحالف السياسي بين الدولة الاسلامية وغيرها: للعلماء والباحثين مجموعة من الآراء المختلفة في مدة انتهاء التحالف السياسي بين المسلمين وغيرهم، يمكن حصرها في ثلاثة آراء متنوعة:

(٣٣) سورة الإسراء، الآية ٣٤.

(٣٤) سورة النحل، الآية ٩١.

(٣٥) سورة المائدة، الآية ١.

(٣٦) ينظر: أحكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية، د. حامد سلطان ٢٠٦.

(٣٧) ينظر: النظام السياسي في الاسلام، د. عبد العزيز عزت الخياط ٣٠٣.

(٣٨) سورة التوبة، الآية ٤.

(٣٩) ينظر: النظام السياسي في الاسلام، د. سعدون بن سلمان آل سعود وآخرون ١١٥.

الرأي الأول: هو ما ذهب إليه الإمام الشافعي ~^(٤٠) الذي يحدد فيه مدة معينة للتحالف السياسي بين المسلمين وغيرهم على دوام الهدنة وترك القتال فيما بينهم، مما يجب أن لا تتجاوز التحالف أكثر من عشر سنوات، إقتداءً بصلح الحديبية؛ لأنه ليس للإمام أن يهادن القوم من المشركين على النظر إلى غير مدة هدنة مطلقة، فإن الهدنة المطلقة على الأبد لا تجوز^(٤١).

الرأي الثاني: ما ذهب إليه الشوكاني ~ وغيره من جواز أن تكون مدة التحالف السياسي الذي أبرمها الدولة الإسلامية مع غير المسلمين لمدة طويلة مادامت مصلحة العامة للمسلمين اقتضى ذلك، ولكن يجب أن تكون المدة محددة، شريطة عدم المساس بشوكة الدولة الإسلامية^(٤٢).

الرأي الثالث: ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية ~ فيما يقول: ((ويجوز عقدها مطلقاً، لازم من الطرفين يجب الوفاء به ما لم ينقضه العدو، ولا ينقض بمجرد خوف الخيانة في أظهر قولي العلماء، فهو عقد جائز يعمل الإمام فيه بالمصلحة))^(٤٣)، وقول ابن القيم ~ الذي يستدل على ذلك بمصالحة رسول الله مع أهل خيبر فيما جاء فيه: ((وفي القصة دليل على جواز عقد الهدنة مطلقاً من غير توقيت، بل ما شاء الإمام، ولم يجئ بعد ذلك ما ينسخ هذا الحكم البتة، فالصواب جوازه وصحته))^(٤٤).

الرأي الرابع: بعد النظر والتداول بين كل من هذه الآراء الثلاثة تبين بأن ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم أقرب إلى الصحة والصواب لذا أرجحه على الآراء الأخرى، ولأنه يتناسب مع متطلبات العصر ومصلحة المسلمين وخاصة في يومنا هذا.

وخلاصة القول أنه واجب على الدولة الإسلامية عدم مخالفة تعاليم الإسلام في جميع اتفاقاتها ومعاهداتها مع غير المسلمين، لأن فيها مصلحة الدولة الإسلامية من تبادل الرسل والسفارات، والتبادل التجاري والاقتصادي والتقنية العلمية مع المجتمع الدولي.

(٤٠) أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي المصلي القرشي، ولد بغزة سنة (٥١٥هـ)، وانتقلت به أمه إلى مكة كان عمره سنتان، فحفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين، وحفظ موطأ وهو ابن عشر سنين، مؤسس علم أصول الفقه، وهو أيضاً اماماً في علم التفسير وعلم الحديث، وقد عمل قاضياً فعرف بالعدل والذكاء، وله آراء فقهية مختصة، وكان فصيحاً وشاعراً، توفي في مصر سنة (٥٠٤هـ)، وهي السنة التي توفي فيها أبو حنيفة. ينظر: تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت/ بلا) ٤٥/١.

(٤١) ينظر: الأم، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المصلي القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، (بيروت/ ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م) ٤/١٩٩.

(٤٢) ينظر: فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير (بيروت/ ١٤١٤هـ) ٥/٢٥٤.

(٤٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية (١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م) ٥/٥٤٢.

(٤٤) زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، ط ٢٧، (بيروت/ ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م) ٣/١٣٢.

المطلب الرابع

تكيف الدولة الإسلامية مع المتغيرات والمستجدات المعاصرة

لا شك أن بعض الأوضاع الجديدة التي طرأت على نظام الدولة المعاصرة نتجت عن إذكاء النزعات القومية والطائفية، ونشوء إنقسامات في المجتمعات الإسلامية إلى كيانات سياسية تختلف عما كان في العصر الإسلامي، مما يقتضي أخذ هذه المتغيرات الجديدة بنظر الإعتبار، إذ إن المجتمع الإسلامي وقع في عالم مختلف ومفاهيم وأطروحات جديدة، لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، بل ينبغي أن تتعامل الدولة الإسلامية وفق فلسفة الحكم الإسلامي الصحيح مع كل الجماعات الدينية والمذهبية والعرقية، وتأمين كافة حقوقهم وحررياتهم ومتطلباتهم الضرورية في الحياة^(٤٥).

وحيث ننظر اليوم إلى كل المجتمعات اليوم نرى أنه لا توجد في العالم دولة تعيش فيها قومية واحدة أو دين واحد أو لغة واحدة أو طائفة واحدة، بل توجد فيها أطياف وقوميات وأديان ولغات مختلفة، هذا التنوع في المجتمع الإسلامي يقتضي أن تقام دولة تراعى فيها المصالح والحقوق والحرريات لكل منهم، وتحافظ على معتقداتهم وخصوصياتهم ومعيشتهم بالتساوي دون التفریق والتمايز بينهم.

ويتعين التعامل والتكيف في الدولة الإسلامية مع تلك المتغيرات السياسية والاجتماعية في ظل نظام العالمي الجديد - العولمة - والنظم السياسية والدستورية والدولية المعاصرة، ولا بد أن نعلم أن مواجهة المستجدات الحادثة لا يمكن أن يكون بالتفوق والانعزال عنها، وإنما يكون بقراءتها ودراستها بطريقة علمية دقيقة، واستيعاب الجديد منها والتفاعل معها، إنطلاقاً من أصول السياسة الشرعية الحاكمة لنظام الدولة في الإسلام، وقواعده الثابتة بنصوص صحيحة ومقاصد الشرعية، والاجتهاد فيما لا نص فيه، وإعمال مبدأ المصلحة العامة للمواطنين جميعاً^(٤٦).

هذا في الناحية السياسية في المجتمع وأما في ناحية تطبيق الشريعة والتكيف مع التغيرات الحديثة، فإنه لا يمكننا أن نقرر أن حكم الإسلام كان مطبقاً كاملاً إلا في عهد الخلفاء الراشدين بعد النبي ﷺ، أما بعد ذلك فما كان تطبيق الشريعة كاملاً، لأن الحكم لم يقم على أساس الشورى، فلم يكن اختيار الحاكم بالشورى، ولم تكن الشورى هي التي تسود أعمال وتصرفات الحكام، وكان هوى الحاكم هو الذي يوجه الأمور، فلم يكن اختيار الولاة إلا وفق هوى الرئيس الأعلى للدولة، وكان تطبيق النظم الإسلامية تبعاً لهواه، فإن وافقه نفذها وإن خالفها أهملها^(٤٧).

وأن الإسلام يدعو إلى التعامل مع المستجدات المعاصرة أو المتغيرات الحديثة، لقول النبي ﷺ: ((أنتم أعلم بأمر دنياكم))^(٤٨)، وقوله ﷺ أيضاً: ((إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر))^(٤٩)، قال الإمام النووي ~: ((قال العلماء قوله ﷺ من رأيي أي في أمر الدنيا ومعاشها لا على التشريع))^(٥٠)، وقوله ﷺ أيضاً: ((فإنني إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به))^(٥١).

(٤٥) ينظر: الدولة المدنية بين الإسلام والغرب ١٣٩.

(٤٦) ينظر: الدولة المدنية بين الإسلام والغرب ١٣٩.

(٤٧) ينظر: دراسات إسلامية في الأسرة والمجتمع، الإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي (القاهرة/بلا) ١٨٤/٢.

(٤٨) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ، رقم الحديث (٢٣٦٣).

(٤٩) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ، رقم الحديث (٢٣٧٢).

(٥٠) صحيح مسلم بشرح النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ١٣٠/١٥.

(٥١) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ، رقم الحديث (٢٣٦١).

وبناءً على هذه الرؤية لا يمكن في هذا العصر بالذات أن تتكون حكومة إسلامية واحدة على مستوى الدول الإسلامية، بل يكون لكل إقليم دولته وتلتقي جميعها على كلمة من الله تعالى، تنشر التعاون بين الناس، وتربط العلاقات على أسس من الوحدة الإنسانية العامة^(٥٢)، ولكل من هذه الحكومات وضع القوانين، وترسيم خطة مبرمجة لبناء العلاقات الطيبة على أساس التنسيق والتعاون، وتبادل الخبرات والثقافات مع غيرهم، وتكييف حكوماتهم مع مستجدات المعاصرة وفق متطلبات اليوم في كل جانب من جوانب الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في حياة المواطنين في المجتمع الإنساني.

لعلنا نستفيد من قول ابن القيم ~ فيما يتعلق بمصالح الشريعة مع كل المتغيرات في كل عصر من العصور: ((الشريعة مبنية على مصالح العباد، هذا فصل عظيم النفع جداً وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به، فإن الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها؛ فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى البعث؛ فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل؛ فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه))^(٥٣).

إذاً لم يمنع الإسلام الأمة من الأخذ والإطلاع على تجارب الشعوب والأمم الأخرى في إدارة الحكم مع المحافظة على أصالة التجربة الإسلامية، وخصوصاً أن الشعوب والأمم المعاصرة تسعى للوصول إلى أنظمة جديدة في الحكم تقوم على قيم الحرية والانفتاح وحكم الشعب بنفسه، فالشريعة تعطي المجال لاستخدام كل الوسائل المخترعة العلمية في أجل ترقى المجتمع في كل مجالات الحياة^(٥٤).

قال الله تعالى: ﴿وَلَاكُ الْآيَاتُ نُدَاوُلَهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾^(٥٥)، يبدو في ضوء هذه الآية أنه ينبغي على الدولة الإسلامية في العصر الحديث أن تسعى لتكيف مع المتغيرات الجديدة، والاستفادة من كل المستجدات المعاصرة، ومن تجارب الآخرين في عملية الحكم مع الحماية على أصالتها وهويتها الإسلامية.

(٥٢) ينظر: دراسات إسلامية في الأسرة والمجتمع، الإمام محمد أبو زهرة ١٨٥.

(٥٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد

عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية (بيروت/١٤١١هـ / ١٩٩١م) ١١/٣.

(٥٤) ينظر: مبادئ أساسية في العلوم السياسية، هايل عبد المولى طشطوش ٧٣.

المصادر والمراجع

١. أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، د. حامد سلطان، دار النهضة العربية (القاهرة/ ١٩٧٠).
٢. الإسلام وحقوق الإنسان في ضوء المتغيرات العالمية، محمد كمال الدين بن محمد العزيز جعيط، مجلة مجمع الفقه الإسلاميين (بلا).
٣. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية (بيروت/١٤١١هـ / ١٩٩١م).
٤. إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، ط٢ (بيروت/ ١٣٩٥ / ١٩٧٥).
٥. الأم، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، (بيروت/١٤١٠هـ/١٩٩٠م).
٦. التحالف السياسي في الإسلام، منير محمد الغضبان، مكتبة المنار، (الزرقاء/١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).
٧. تعدد الأحزاب السياسية في الدولة الإسلامية المعاصرة، هشام بن عبد الكريم البدري، دار المنهاج القويم، (بلا/١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م).
٨. التعددية الحزبية في ظل الدولة الإسلامية، علي جابر العبد الشارود، بلا.
٩. التقنيات الحديثة وأثرها في الكليات الشرعية، بحث بعنوان: الإيجابيات والسلبيات في استخدام التقنيات الحديثة في خدمة الكليات الشرعية، د. زكريا إبراهيم الزميلي، الجامعة الإسلامية (بلا).
١٠. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت/ بلا).
١١. التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب (القاهرة/١٤١٠هـ/١٩٩٠م).
١٢. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة (بلا/١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).
١٣. خصائص وقسمات الرسالة الإعلامية الإسلامية وطرق مواجهة التحديات، د. إبراهيم نويري، أستاذ الاتصال و مهاراته بجامعة تبسة - الجزائر، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للإعلام الإسلامي (جاكرتا/ ٢٠١٣م).
١٤. دراسات اسلامية في الأسرة والمجتمع، الإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي (القاهرة/بلا).
١٥. الدولة المدنية بين الإسلام والغرب، د. محمد الشحات الجندي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة/٢٠١١).
١٦. الدين والدولة الحديثة رؤية لعلاقة إيجابية، محمد أمين جبر، بلا.
١٧. زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، ط٢٧ (بيروت/١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
١٨. سبيل التقدم العلمي والتقني في البلاد الإسلامية، خبّاب بن مروان الحمد، من الموقع الإلكتروني: <http://www.saaid.net>
١٩. صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: موفق مرعي، دار الفحاء - دار المنهل ناشرون، (بلا/ ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).
٢٠. العولمة والإسلام، سيف صفاء عبد الكريم الدوري، تاريخ الإضافة: (٢٠١٣/٨/١٩م / ١٢/١٠/١٤٣٤هـ)، من الموقع الإلكتروني: <http://www.alukah.net>

٢١. عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، محمد بن محمد بن أحمد بن سيد الناس، اليعمرى الربيعي، أبو الفتح، فتح الدين (ت ٧٣٤هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم (بيروت/ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).
٢٢. الفتاوى الكبرى لابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية (١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م).
٢٣. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير (بيروت/ ١٤١٤هـ).
٢٤. الفكر الاسلامي وقضايا العولمة، زكي الميلاد، تاريخ الاضافة: (١٩٩٥م/ ١٤١٩هـ)، من الموقع الإلكتروني: <http://www.kalema.net>.
٢٥. كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية المصرية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأمريكية (القاهرة/ ٢٠٠٠م) ٣/ ٣٣٣. نقلًا عن: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، د. أحمد مختار عمر وآخرون، عالم الكتب (القاهرة/ ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م).
٢٦. لسان العرب، الامام العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الافريقي المصري (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، ط٢ (بيروت/ ٢٠٠٩م).
٢٧. مبادئ أساسية في العلوم السياسية، هايل عبد المولى طشطوش، دار الكندي للنشر والتوزيع (بلا/ ٢٠٠٧).
٢٨. مجلة السياسة الدولية، العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي لمواجهتها، د. محمد السيد سليم (إبريل/ ٢٠٠٣ العدد ١٥٢).
٢٩. مع قصص السابقين، د. صلاح الخالدي، دار القلم، ط٢ (دمشق/ ١٩٩٦).
٣٠. الموسوعة المفصلة في الفرق والأديان والملل والذاهب والحركات القديمة والمعاصرة، إعداد مكتب التبيان للدراسات العربية وتحقيق التراث، إشراف علمي: حسن عبد الحفيظ عبد الرحمن أبو الخير، دار ابن الجوزي (القاهرة/ ٢٠١١).
٣١. الموسوعة المفصلة في الفرق والأديان والملل والذاهب والحركات القديمة والمعاصرة ٢/ ٩٤٦.
٣٢. الموقع الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org>.
٣٣. الموقع الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org>.
٣٤. النظام السياسي في الاسلام، د. عبد العزيز عزت الخياط، دار السلام، ط٢ (بلا/ ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).
٣٥. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية (بيروت/ ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).
٣٦. الوسائل العملية لكيفية التعامل والاستفادة من التقنية الحديثة، ظافر بن حسن آل جبعان (١٤ ذو القعدة ١٤٣٦)، من الموقع الإلكتروني: <http://ar.islamway.net>.
٣٧. النظام السياسي في الاسلام، د. سعود بن سلمان آل سعود وآخرون، النشر العلمي والمطابع (بلا/ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).

ملخص البحث

يتضح لنا من خلال هذا البحث أن التفاعل من قبل الدولة المعاصرة مع التقنية الحديثة والمستجدات المعاصرة أمر في غاية الأهمية، ونحن نعيش في يوم تشتد الحاجة فيه لبناء المؤسسات الإدارية التي تبنى عليها أعمدة الدولة، ولكيفية تربية أنفسنا وأجيالنا القادمة، بل ومجتمعاتنا كلها، ليُحسنوا تعاملهم مع هذه التقنية الحديثة والاستفادة من جميع المعارف الإنسانية النافعة .

فالإسلام يؤمن بالتعددية الحضارية والثقافية والتشريعية والسياسية والاجتماعية وكما يؤمن بتأسيس العلاقات وبنائها بين الأمم والشعوب والحضارات على قاعدة التعارف والتعاون المشترك وليس على أساس النزاع أو الصدام أو الإلغاء والإقصاء .

أن الالتزام أو الوفاء بالمعاهدات السياسية في النظام السياسي الإسلامي مع غير المسلمين، يعدّ أساساً جوهرياً للتلاقي بين المواطنين والجماعات المختلفة أو الدول المتحالفة، كما أن الإسلام حرص كل الحرص بوجوب الالتزام بالعهود والمواثيق الإقليمية والدولية وعدّها أمراً ضرورياً لا بد منه لضبط وإدارة العلاقات الإنسانية في المجتمع دون التمايز بينهم.

وأن بناء العلاقات الطيبة أمر لا بد منه وفق ترسيم خطة مبرمجة على أساس التنسيق والتعاون المشترك، وتبادل الخبرات والثقافات مع غيرهم، وتكليف حكوماتهم مع المستجدات المعاصرة وفق متطلبات العصر في كل جانب من جوانب الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في حياة المواطنين في المجتمع.

ولعله بات من الضرورة بمكان الوقوف على مثل هذه الدراسات في عصرنا هذا بالذات، لاستعصاء الآليات الوضعية المتاحة على إيجاد الحلول المناسبة لكل المشاكل التي تعيش فيها الدولة المعاصرة في كل جوانب الحياة المختلفة.

پوختەى توێژینهوه

لهمیانەى ئەم توێژینهوهیەدا دەردەكەوێت بۆمان كە مامەڵەیهكى دروستى دەولەتى هاوچەرخی لهگەڵ تەكنەلۆژیایو بەرھەمە زانستیهكانى سەر دەم و سوود وەرگرتن له زانستى نوێى لهپێناو خزمەتى وڵات و كۆمەلگە كارێكى یەكجار گرنگ و بایهخدارە، چونكە ئێمە لهكاتێكدا دەژین رۆژگارەكەى پێویستى زۆرمان هەیه بە ئامیرو كەرستەو بەرھەمەكانى زانستى بۆ بنیاتنانى دەولەت لەسەر بنچینهى دام و دەزگای ئیدارى بەھێز بۆ قایمکردنى پایەكانى فەرمانرەوايهتى دەولەت، بەمەبەستى پەروردەکردنى تاك و كۆمەلگەو نەوهەكانى داھاتووومان، بۆ ئەوهى زۆر بەناسانى كۆمەلگە بتوانیست سوود وەرگیریت لەزانستى نوێ و تەواوى بەرھەمە زانستیهكانى كۆمەلگەى مرۆفایهتى هاوچەرخی بەگشتى.

لەم توێژینهوهیەدا بۆمان پوون دەبێتەوه كە ئیسلام باوەرى تەواوى هەیه بەفرە رەنگى وفرە شارستانی و پۆشنیبرى جیاجیاو فرە یاسایى و فرە كۆمەلگەى جیاواز، هەرۆك چۆن دووپاتى ئەوه دەكاتەوه لەسەر بونیاتنانى پەيوەندى تۆكمەو بەھێز لەنیوان گەلان و شارستانیه جیاجیاكانى جیھان لەسەر بنچینهى یەكترناسین و هاوكارى و هاوبەشى و پاراستنى بەرژووەندى یەكتر دوور لەبەریهككەوتن و دووبەرهكى و ناكووكى و پەراویزخستن.

لهم تويژينهويهدا تيشكخراوته سهر ئهوهى كه پابه‌ندبوون به په‌يماننامه و رېككه‌وته سياسيهاكان له‌گه‌ل غه‌يرى موسولمانان و ولاتانى بيانى به بنه‌مايه‌كى ئه‌ساسى هه‌ژمار ده‌كرېت بو ئاويته‌بوونى هاوالاتيان و رېكخراوه‌كان و ده‌وله‌تان به‌گشتى بو ئه‌وهى هه‌موو لايه‌نه‌كان كەش و هه‌وايه‌كى هاوبه‌ش بره‌خسېن له‌پېناو به‌رژه‌وه‌ندى هاوبه‌شى هه‌مه‌لايه‌نه.

هه‌روه‌ك چۆن ليردا تيشك خراوته سهر ئه‌وهى كه ئيسلام سووره له‌سهره پابه‌ندبوونى ده‌وله‌تى ئيسلامى به‌رېككه‌وته هه‌رېمى و نيوده‌وله‌تیه‌كان، وه به‌يه‌گيک له پيويستيه‌كانى دارشتنى په‌يوه‌ندى نيوان لايه‌نه‌كان و جه‌مسهره‌كان و ئيداره‌دانى كۆمه‌لگه به‌بى جياكارى داده‌نرېت.

له‌م تويژينه‌ويه‌دا ئه‌وه‌ش خراوته روو كه دارشتنى په‌يوه‌ندى ئه‌رپنى له‌نيوان گه‌لان و ولاتان له چوارچيويه نه‌خشه‌يه‌كى رهنگ رېژگراو له‌سهر بنه‌ماى هاوكارى و هاريكارى هاوبه‌ش له‌نيوان لايه‌نه‌كاندا و ئالوگورپ ئه‌زموون و ژيار و فه‌ره‌هنگ و كه‌لتور، وه خو گونجاندى ده‌وله‌ت له‌گه‌ل پيشهاته نوپيه‌كانى سه‌رده‌م به‌پيى داخوازى و خواستى هاوالاتيان له‌سهر جه‌م كايه جياجياكانى كۆمه‌لگه چ له‌پروانگه‌ى به‌رپوه‌بردن ياخود ئابورى و كۆمه‌لايه‌تى و خويندن و فيركردنه‌وه يا هه‌ر بواريكى ترى ژيان.

Research Abstract

This research proves that the importance of the strategy of modern nation-states for development of technology and science and their advantages to societies. The modern states' attention to development of technology and science to serve their countries and societies is important, because we live in a world in which we need such technology and science for building states based on strong administration and governance so that we can strengthen pillars of governance in the modern states, and educate individuals, societies, and new generations. Thus societies can easily benefit from scientific and technological tools and products in the modern world.

In this research, it is proved that Islam strongly believes in diversity of civilizations, nations, cultures, traditions, customs, norms, laws, and diverse societies. Additionally, Islam strongly insists on building strong relationships among nations and diverse civilizations based on acceptance, recognition, cooperation, coordination and protection of their common interests far from conflicts and marginalization of one another.

Moreover, it is focused on that compliance for international treaties with non-Muslims and non-Islamic countries is strongly supported so that countries at individual, society and institution level work together for their common interests.

As it is said that Islam insists on compliance for regional and international treaties; such compliance is considered as a necessary tool of building relationships among nations and different the poles.

In this research, it is discussed that building and development of relations between nations and states should be based on cooperation and coordination between states and exchanging experiences, ideas, cultures, and adjusting to new circumstances and expectations of the world according to the interests of their citizens at different levels.